

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵎⵕⵓⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⵔ

ⵙⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵎⵕⵓⵜ

ⵙⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵎⵕⵓⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⵔ



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

الرقم: 2024/5990
26/07/2024

إلى السيد وزير

التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

أسباب استبعاد عدد من أطر وأساتذة وزارة التربية الوطنية من المشاركة في عملية إحصاء السكان والسكنى لسنة 2024

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيد الوزير المحترم،

فوجئ عدد من أطر وزارة التربية الوطنية خاصة في أقاليم تازة وتاونات والمحمدية والخميسات وغيرها من المدن، بإبعادهم عن المشاركة في الإحصاء العام للسكان والسكنى، بعدما تم انتقاؤهم منذ منتصف شهر مارس الماضي للمشاركة في عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 التي ستعظمها بلادنا خلال شهر شتنبر المقبل إن شاء الله، كما تم إخضاعهم لتكوين عن بعد عبر منصة خاصة لمدة قد دامت اثني عشر أسبوعا من 15 مارس إلى 15 يونيو 2024، التكوين الذي تطلب منهم جهدا ذهنيا ونفسيا كبيرا ووقتا طويلا وتركيزا عاليا من أجل النجاح في التقييمات التي امتدت عبر كل فصول الوحدات الثلاث وفي الاختبارات التي برمجت في نهاية كل وحدة تكوينية، وبعدما أنهوا التكوين المذكور بنجاح تم استدعاؤهم للمقابلة الشفوية حيث أبانوا عن مستوى عال من التمكن من المعارف والمهارات التي تلقوها في التكوين.

ويشتكي المعنيون من إقصائهم من المشاركة في عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى رغم كل الجهود التي بذلوها، وبعد كل المراحل التي اجتازوها، بدعوى تزامن فترة الإحصاء مع انطلاق

الموسم الدراسي 2024/2025، وبداعي عملهم بمؤسسات تعليمية منخرطة في مشروع مدارس الريادة التي تتطلب تواجدهم وحضورهم من أجل إنجاح الدخول المدرسي، بالإضافة إلى أسباب أخرى غير مبررة وذلك على الرغم من المنشور رقم 2024/5 بتاريخ 17 شوال 1445 الموافق لـ 26 أبريل 2024 الذي دعا بموجبه السيد رئيس الحكومة السيدات والسادة الوزراء وكافة المسؤولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية والمصالح اللامركزية التابعة لهم، وكذا الجماعات الترابية إلى الترخيص للموظفات والموظفين العاملين تحت إشرافهم ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة والذين سيتم انتقاؤهم بالمشاركة في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن:

– سبل إنصاف هذه الفئة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

السطي خالد